

المادة ٤-

يلغى نص الفقرة (٨) من المادة (٧٢) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

٨- الاحالة على التقاعد : وتجري احالة الضابط على التقاعد على اساس الراتب الاساسي للرتبة التي تلي رتبته مباشرة وفي ادنى مربوطها على الاسس التالية وهي :

أ- رتبنا ملازم اول اذا امضى في رتبته مدة ثلاث سنوات .

ب- من رتبة نقيب فما فوق اذا امضى رتبته مدى اربع سنوات .

المادة ٥-

يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٨٠) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

أ- يتولى النيابة العامة للقوة مدير ادارة الشؤون القانونية (بصفته مستشارا عدليا) ومساعدوه والمدعون العامون وهيئات التحقيق فيها .

أمين عام مجلس الأمة

صالح الزعبي

السيد الامين العام :

٦- تعين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

دولة رئيس المجلس : ترفع الجلسة الى موعد آخر وكل عام وانتم بخير .

(انتهت الجلسة)

أمين عام مجلس الأمة

صالح الزعبي

رئيس مجلس الاعيان

احمد اللوزي



ملحوظة الجريدة الرسمية

مجلس الاعيان

الجلسة الثامنة

محضر الجلسة الثامنة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الاولى لمجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة في الساعة العاشرة والنصف صباح يوم الخميس الواقع في ٢٢ / ذو الحجة / ١٤١٤ هجريه الموافق ٢ / ٦ / ١٩٩٤ ميلاديه .

الجلد (٣١)

العدد (٨)

- جدول الاعمال -

الصفحة

١) تلاوة محضر الجلسة السابقة .

٢) تلاوة الاجازات والاعتذارات .

أ. طلب معلزه مقدم من دولة العين السيد احمد عبيدات .

ب. طلب معلزة مقدم من معالي الدكتور جمال ناصر .

هكذا هو الأصل

الصفحة

ج. طلب معذرة مقدم من معالي السيد كامل الشريف .

د. طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور سعيد التل .

هـ. طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور جواد العتاني .

و. طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور اشرف الكردي .

(٣) تلاوة الكتب الواردة .

أ- كتاب دولة رئيس مجلس النواب رقم (١٧٧٩) تاريخ ١٩٩٤ / ٥ / ٢٩ المتضمن موافقة مجلس النواب على :

- مشروع القانون المعدل لقانون مراقبة اعمال التأمين لسنة ١٩٩٤ مع التعديل عليه .

(أحيل الى اللجنة المالية)

ب- كتاب دولة رئيس مجلس النواب رقم (١٨١٠) تاريخ ١٩٩٤ / ٥ / ٣٠ والمتضمن موافقة مجلس النواب على :

- مشروع القانون المعدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٩٤ مع التعديل عليه .

(أحيل الى اللجنة القانونية)

ج- كتاب دولة رئيس مجلس النواب رقم (١٨١١) تاريخ ١٩٩٤ / ٥ / ٣٠ والمتضمن إعادة مشروع القانون المعدل لقانون البلديات لسنة ١٩٩٤ الى مجلس الاعيان وعلى

النحو التالي : -

١- الموافقة على الفقرة (ج) كما قررها مجلس الاعيان .

الصفحة

٢- والاصرار على قراره السابق بخصوص باقي المواد .

(أحيل الى اللجنة القانونية)

د- كتاب دولة رئيس مجلس النواب رقم (١٨١٢) تاريخ ١٩٩٤ / ٥ / ٣٠ والمتضمن إعادة مشروع القانون المعدل لقانون رعاية الشباب لسنة ١٩٩٢ الى مجلس الاعيان وعلى النحو التالي :

١- الموافقة على البند - ثانيا - من المادة (٢) من مشروع القانون والبند - اولاً

- ورابعاً - من المادة (٥) من المشروع والفقرة (ج) من المادة (٦)

وذلك كما قررها مجلس الاعيان .

٢- والاصرار على باقي المواد .

(أحيل الى لجنة التربية والتعليم)

(٤) قرارات اللجان : -

١٦ تلاوة قرار اللجنة المالية رقم (٦) تاريخ ١٩٩٤ / ٥ / ٢٨ بشأن مشروع قانون معدل لقانون المؤسسة الاردنية للاستثمار لسنة ١٩٩٤ .

٤٧ (٥) ما يستجد من اعمال :

كتاب دولة رئيس مجلس النواب رقم (١٨٤٠) تاريخ ١٩٩٤ / ٦ / ٢ المتضمن اصرار مجلس النواب على :

القانون المؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٢ قانون المالكين والمستأجرين باستثناء المادة (٧) حيث قرر المجلس الموافقة على قرار مجلس الاعيان مع اجراء بعض التعديل ، والمادة (١٧) حيث قرر المجلس الموافقة عليها كما وردت من مجلس الاعيان .

(أحيل الى اللجنة القانونية) :

(٦) تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

هكذا من الاصل

محضر الجلسة

في تمام الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الخميس الموافق ١٩٩٤ / ٦ / ٢ ميلادي ، عقد مجلس الأعيان جلسته الثامنة من الدورة الاستثنائية للدورة العادية الأولى برئاسة دولة الأستاذ أحمد اللوزي وحضور عطوفة أمين عام مجلس الأمة السيد صالح الزعبي .

وتغيب باجازه من الأعضاء السادة :

وتغيب بمعلرة من الأعضاء السادة :

١- دولة السيد أحمد عبيدات .

٢- معالي الدكتور جمال ناصر .

٣- معالي السيد كامل الشريف .

٤- معالي الدكتور سعيد التل .

٥- معالي الدكتور جواد العناني .

٦- سعادة الدكتور اشرف الكردي .

وحضر من الحكومة :

١- دولة الدكتور عبد السلام الجاهلي :

رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع .

٢- معالي الدكتور معن ابو لوار :

نائب رئيس الوزراء .

٣- معالي السيد طاهر حكمت :

المدل .

٤- معالي الدكتور عبدالله عويدات :

وزير الشباب .

٥- معالي السيد أحمد العقابله :

الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

٦- معالي الدكتور عبد السلام

العبيدي : وزير الاوقاف والشؤون

والمقدسات الإسلامية .

٧- معالي الدكتور محمد الصقور :

وزير التنمية الاجتماعية .

٨- معالي السيد راضي ابراهيم :

التموين .

٩- معالي الدكتور خالد الزعبي :

وزير دولة للشؤون القانونية والبرلمانية .

١٠- معالي الدكتور محمد عفاش

العدوان : وزير السياحة والاتار .

١١- معالي السيد اديب الهلوسة :

وزير النقل .

١٢- معالي الدكتور فواز ابو الغنم :

وزير الثقافة .

١٣- معالي السيد عادل ارشيد :

وزير دولة .

١٤- معالي الدكتور عبد الرزاق

النسور : وزير الاشغال العامة والاسكان .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس

الكريم على معلرة اصحاب المعالي ؟

الجميع : موافقون .

السيد الامين العام :

٣- تلاوة الكتب الواردة :

١- كتاب دولة رئيس مجلس النواب

رقم (١٧٧٩) تاريخ ٢٩ / ٥ / ١٩٩٤

المتضمن موافقة مجلس النواب على :

- مشروع القانون المعدل لمراقبة اعمال

التأمين لسنة ١٩٩٤ مع التعديل عليه .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : م ق / ٢٦ / ١٧٧٩

التاريخ : ٢٩ / ٥ / ٨٩٤

دولة رئيس مجلس الأعيان

قرر مجلس النواب الثاني عشر في

جلسته الثامنة المنعقدة بتاريخ ١٥ / ٥ /

١٩٩٤ وجلسته التاسعة المنعقدة بتاريخ ١٨ /

٥ / ١٩٩٤ من الدورة الاستثنائية الأولى

للدورة العادية الأولى الموافقة على قانون معدل

لقانون مراقبة اعمال التأمين لسنة ١٩٩٤ كما

ورد من الحكومة مع اجراء بعض التعديلات .



دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني واعلن بدء الجلسة

جدول الاعمال .

السيد الامين العام :

١- اقرار محضر الجلسة السابقة .

دولة رئيس المجلس :

هل يوافق المجلس الكريم على محضر

الجلسة السابقة ؟

الجميع : موافقون .

السيد الأمين العام :

٢- الاجازات والاعتذارات .

أ- طلب معلره مقدم من معالي العين

الدكتور جمال ناصر .

ب- طلب معلره مقدم من معالي العين

السيد كامل الشريف .

هكذا عند الفصل

أرفق لدولتكم أربعين نسخة من القانون المذكور لتكرم بعرضه على مجلسكم الكريم لأجراء المقتضى .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

دولة رئيس المجلس :

يحال الى اللجنة المالية ، هل يوافق المجلس الكريم على هذه الاحالة ؟ شكراً لكم .

« هذا هو نص مشروع القانون المعدل لقانون مراقبة اعمال التأمين كما أقره مجلس النواب وكما احاله المجلس الى لجنته المالية » .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٤

قانون معدل لقانون مراقبة اعمال التأمين

كما أقره مجلس النواب

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون مراقبة اعمال التأمين لسنة ١٩٩٤) ويقرأ مع القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوماً على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يلغى نص المادة (٦) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ٦-

على الرغم مما ورد في قانون الشركات المعمول به يحدد بموجب نظام يصدر بمقتضى هذا القانون كل من الحد الأدنى لرأس المال المدفوع للشركة الاردنية والحد الأدنى لرأس المال المحول لفرع الشركة الاجنبية او وكيل التأمين المعتمد .

المادة ٣- يلغى نص المادة (٧) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ٧-

على كل من شركة التأمين الاردنية وشركة التأمين الاجنبية قبل مباشرة العمل في المملكة ان تقدم تأميناً كوديعة للوفاء بالتزاماتها وتحدد قيمة الوديعة الواجب تقديمها من الشركات بموجب نظام يصدر بمقتضى هذا القانون شريطة ان تكون وديعة الشركة الاجنبية ضعف وديعة الشركة المحلية على الأقل .

المادة ٤- يلغى نص البند (٧) من الفقرة (أ) من المادة (٢٣) من القانون الاصلي

ويستعاض عنه بالنص التالي :

٧- اذا لم تباشر الشركة اعمالها في اي نوع من انواع التأمين المسموح لها بممارسته او

هذا هو النص

توفقت مدة لا تقل عن سنة عن اصدار عقود التأمين في اي نوع منها ، واذا كان نوع التأمين المسموح بممارسته يشتمل او اصبح يشتمل على تأمين الزامي مما هو منصوص عليه في هذا القانون او في اي تشريع اخر او امتنعت عن اصدار عقود تأمين فيه مدة سبعة ايام وبالإضافة الى ذلك فان للوزير في الحالة الاخيرة وقف العمل باجازة اي نوع اخر من انواع التأمين التي تمارس الشركة العمل فيها .

المادة ٥- يلغى نص المادة (٥٦) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ٥٦-

على الرغم مما ورد في قانون الشركات المعمول به يتم تسجيل شركات التأمين الجديدة المستوفية لشروط الترخيص بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ووفق نظام يصدر لهذه الغاية .

صالح الزعبي

طاهر المصري

امين عام مجلس الأمة

رئيس مجلس النواب



دولة رئيس المجلس :

ب- كتاب دولة رئيس مجلس النواب
رقم (١٨١٠) تاريخ ٣٠ / ٥ / ١٩٩٤
والمتضمن موافقة مجلس النواب على :

- مشروع القانون المعدل لقانون
تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٩٤ مع
التعديل عليه .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : م ق / ٢٦ / ١٨١٠

التاريخ : ٣٠ / ٥ / ١٩٩٤

دولة رئيس مجلس الاعيان

قرر مجلس النواب في جلسته العاشرة
من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية
الأولى لمجلس النواب الثاني عشر والمبعدة

بتاريخ ٢٩ / ٥ / ١٩٩٤ الموافقة على مشروع
قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية
لسنة ١٩٩٤ كما ورد من الحكومة مع اجراء
بعض التعديلات .

ابحث لدولتكم اربعين نسخة من القانون
المذكور لعرضه على مجلسكم الكريم لاجراء
المقتضى .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ، ،

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

دولة رئيس المجلس : يحال الى اللجنة
القانونية هل يوافق المجلس الكريم على ذلك ؟
شكراً لكم .

وهذا هو نص مشروع القانون المعدل
لقانون تشكيل المحاكم النظامية كما اقره
مجلس النواب وكما احاله المجلس الى لجنته
القانونية .

هكذا حله ليصل

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٤

قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية

كما أقره مجلس النواب

المادة (١)

يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٩٤) ويقرأ مع القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٢ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢)

يلغى نص الفقرة (٤) من المادة (١٤) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :
٤- باستثناء ما نص عليه في المادة (١٥) من هذا القانون يتولى ممثلو النيابة العامة تمثيل الحكومة في جميع الدعاوى التي تقيمها أو تقام عليها .

المادة (٣)

يعدل القانون الأصلي على النحو التالي :

أولا : باعتبار ما ورد في المادة (١٥) منه فقرة (أ) من المادة (١٦) وما ورد في المادة (١٦) الفقرة (ب) منها .

ثانيا : بإضافة المادة التالية برقم (١٥) إليه : -

المادة (١٥) :

أ- يعين المجلس القضائي بتسبيب من وزير العدل قاضيا من قضاة الوظائف العليا بوظيفة (المحامي العام المدني) كما يعين المجلس القضائي مساعدين له من بين القضاة .

ب- يتولى المحامي العام المدني ومساعدوه الذين يعينون أو يتدبرون وفقا لاحكام هذا القانون

تمثيل الحكومة في القضايا الحقوقية والقضايا المتعلقة بالخزينة سواء اقامتها الحكومة او اقيمت عليها .

ج- يخصص للمحامي العام المدني ومساعديه دائرة في وزارة العدل ترتبط اداريا بوزير العدل تكون مسؤولة عن جميع القضايا المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة ومتابعة تنفيذ الاحكام الصادرة بشأنها لصالح الحكومة في المحاكم ودوائر الاجراء ، ويكون المحامي العام المدني المسؤول المباشر عن مساعدة وعن الموظفين والكتاب المعينين في دائرته لهذه الغاية .

د- للمحامي العام المدني ان يكلف ايا من مساعديه لتمثيل الحكومة في المحاكم بصفة دائمة او مؤقتة وله بموافقة وزير العدل ان يتدرب عنه ايا من المدعين العامين او مساعدي النيابة العامة امام تلك المحاكم اذا اقتضت الضرورة ذلك .

هـ- يترتب على موظفي الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية العامة التعاون الكامل مع المحامي العام المدني في سياق قيامه بأعماله ومهامه المنوطة به بمقتضى هذا القانون او اي قانون آخر وتقديم ما لديهم من معلومات ووثائق يطلبها منهم وذلك تحت طائلة المسؤولية .

و- يقوم المحامي العام المدني بتقديم تقرير شهري الى وزير العدل والمالية عن سيرالقضايا التي يمثل الحكومة فيها والاحكام التي يتولى تنفيذها كما يقدم تقريرا سنويا عنها الى كل من مجلس الوزراء ووزير العدل ووزير المالية في نهاية شهر تشرين الثاني من كل سنة .

المادة (٤)

أ. تلغى عبارة (النائب العام) حيثما وردت في القوانين المعمول بها بالنسبة لقضايا الخزينة والقضايا الحقوقية التي تقيمها الحكومة او تقام عليها ، ويستعاض عنها بعبارة (المحامي العام المدني) .

ب. تعتبر الدعاوى المقامة ضد النائب العام قبل نفاذ احكام هذا القانون كما لو انها مقامه بموجب احكامه .

طاهر المصري

صالح الزعبي

رئيس مجلس النواب

أمين عام مجلس الأمة

مكرر من الأصل

السيد الأمين العام :

ج- كتاب دولة رئيس مجلس النواب
رقم (١٨١١) تاريخ ٣٠ / ٥ / ١٩٩٤
والمتمضمّن إعادة مشروع القانون المعدل لقانون
البلديات لسنة ١٩٩٤ الى مجلس الاعيان
وعلى النحو التالي :-

١- الموافقة على الفقرة (ج) كما
قررها مجلس الاعيان .

٢- والاصرار على قراره السابق
بخصوص باقي المواد .

بسم الله الرحمن الرحيم

الملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : م ق / ٢٦ / ١٨١١

التاريخ : ٣٠ / ٥ / ١٩٩٤

دولة رئيس مجلس الاعيان

اشارة الى كتابكم رقم ١٥٨٤ تاريخ
١٩٩٤/٥/٥ ، قرر مجلس النواب في جلسته

العاشر من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة
العادية الاولى لمجلس النواب الثاني عشر
والمتممعة بتاريخ ٢٩ / ٥ / ١٩٩٤ الاصرار
على قرار مجلس النواب بالنسبة للقانون المعدل
لقانون البلديات لسنة ١٩٩٤ باستثناء : الفقرة
(ج) من المادة (٢) من مشروع القانون
حيث قرر المجلس الموافقة على قرار مجلس
الاعيان .

أبعث لدولتكم نسختين من مشروع
القانون المذكور كما عدله مجلس النواب
لعرضه على مجلسكم الكريم لاجراء مقتضى .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على احواله هذا القانون الى اللجنة
القانونية ؟ شكراً لكم .

هذا هو نص مشروع القانون المعدل
لقانون البلديات لسنة ١٩٩٤ (والمعاد من
مجلس الاعيان) كما أقره مجلس النواب
وكما احواله المجلس الى لجنته القانونية .

مشروع قانون معدل لقانون البلديات

لسنة ١٩٩٤ (والمعاد من مجلس الاعيان)

كما أقره مجلس النواب

المادة (٢) الفقرة (١) والفقرة (٢) البند (أ) من مشروع القانون : الاصرار على قرار
مجلس النواب .

الفقرة ج : الموافقة على قرار مجلس الاعيان .

المادة (٣) البند (٢) والبند (٤) من مشروع القانون الاصرار على قرار مجلس النواب .

المادة (٨) من مشروع القانون البند ثانياً الفقرة (٣) الاصرار على قرار مجلس النواب .

المادة (٩) من مشروع القانون الفقرة (أ) الاصرار على قرار مجلس النواب .

البند (٢) من الفقرة (أ) الاصرار على قرار مجلس النواب البند (٣) الاصرار على قرار
مجلس النواب مع اجراء التصحيح اللغوي التالي وذلك لتوضيح المعنى بشطب عبارة (لبلديات
المحافظات والثانوية العامة بالنسبة للالوية) والاستعاضة عنها بالعبارة التالية (لبلدية مركز المحافظة ،
والثانوية العامة او ما يعادلها بالنسبة لبلدية مركز اللواء) .

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

صالح الزعبي

امين عام مجلس الأمة

هكذا جاء الفصل

السيد الأمين العام :

د- كتاب دولة رئيس مجلس النواب
رقم (١٨١٢) تاريخ ٣٠ / ٥ / ١٩٩٤
والمضمن إعادة مشروع القانون المعدل لقانون
رعاية الشباب لسنة ١٩٩٢ الى مجلس الاعيان
وعلى النحو التالي :

١- الموافقة على البند - ثانيا - من
المادة (٢) من مشروع القانون والبند - اولا
- ورابعا - من المادة (٥) من المشروع
والفقرة (ج) من المادة (٦) وذلك كما
قررها مجلس الاعيان .

٢- والاصرار على باقي المواد .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : م ق / ٢٦ / ١٨١٢

التاريخ : ٣٠ / ٥ / ١٩٩٤

دولة رئيس مجلس الأعيان

اشارة الى كتابكم رقم ١٠٣٩ تاريخ
٢٠ / ٣ / ١٩٩٤ : قرر مجلس النواب في
جلسته العاشرة من الدورة الاستثنائية الأولى
للدورة العادية الأولى لمجلس النواب الثاني عشر

والمعقدة بتاريخ ٢٩ / ٥ / ١٩٩٤ الاصرار
على قرار مجلس النواب في القانون المعدل
لقانون رعاية الشباب لسنة ١٩٩٢ (والمعاد من
مجلس الأعيان) باستثناء البند ثانيا من المادة
(٢) من مشروع القانون المعدل ، والبند أولا
ورابعا من المادة (٥) من مشروع القانون
المعدل ، والفقرة (ج) من المادة (٦) من
مشروع القانون حيث قرر المجلس الموافقة عليه
كما ورد من مجلس الأعيان .

أبعث لكم نسختين من القانون المذكور
كما عدله مجلس النواب لعرضه على
مجلسكم الكريم لاجراء المقتضى .

واقبلوا فائق الاحترام

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

دولة رئيس المجلس :

هل يوافق المجلس الكريم على احالة هذا
القانون الى لجنة التربية والتعليم ؟ شكراً لكم .

« هذا هو نص مشروع القانون المعدل
لقانون رعاية الشباب لسنة ١٩٩٢ (والمعاد من
مجلس الاعيان) كما اقره مجلس النواب
وكما احاله المجلس الى لجنة التربية والتعليم » .

مشروع قانون معدل لقانون

رعاية الشباب لسنة ١٩٩٢

(والمعاد من مجلس الأعيان)

كما أقره مجلس النواب

المادة (٢) من المشروع :

البند أولا :

الاصرار على قرار مجلس النواب .

البند ثانيا :

الموافقة كما ورد من مجلس الأعيان .

المادة (٣) من المشروع :

أولا ، وثانيا الاصرار على قرار مجلس النواب .

المادة (٤) من المشروع :

الاصرار على قرار مجلس النواب .

المادة (٥) من المشروع :

أولا : الموافقة كما ورد من مجلس الأعيان .

ثانيا وثالثا : الاصرار على قرار مجلس النواب .

رابعا : الموافقة على قرار مجلس الأعيان .

المادة (٦) من المشروع : الفقرة (ب)

الاصرار على قرار مجلس النواب .

الفقرة (ج) الموافقة كما ورد من مجلس الأعيان .

صالح الزعبي

أمين عام مجلس الأمة

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

هكذا على الأصل

السيد الأمين العام :

(٤) قرارات اللجان :

- تلاوة قرار اللجنة المالية رقم (٦)
تاريخ ٢٨ / ٥ / ١٩٩٤ بشأن مشروع قانون
معدل لقانون المؤسسة الأردنية للاستثمار لسنة
١٩٩٤ .

دولة رئيس المجلس : سعادة الاستاذ
مقرر اللجنة المالية .



الدكتور كمال الشاعر مقرر اللجنة
المالية :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً دولة الرئيس

قرار رقم (٦)

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس الأعيان
بتاريخ ٢٨ / ٥ / ١٩٩٤ برئاسة سعادة مقرر
اللجنة الدكتور كمال الشاعر وبحضور
أصحاب المعالي والسعادة الأعضاء السادة :

سالم مساعده

مروان الجمود

الدكتور رجائي المعشر

محمد عوده القرعان

حماد المعايطة

كما حضر من الحكومة معالي وزير
المالية سامي قموه ومعالي الدكتور خالد الزعبي
وزير الدولة للشؤون القانونية والبرلمانية ومحافظ
البنك المركزي معالي محمد سعيد النابلسي .

ونظرت اللجنة في مشروع قانون معدل
لقانون المؤسسة الأردنية للاستثمار لسنة
١٩٩٤ المحال على اللجنة من مجلس
الأعيان لدراسته واعطاء القرار اللازم بشأنه .

وبعد المناقشة والمداولة في مشروع
القانون قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد
من مجلس النواب باستثناء ما قرره مجلس
النواب في المادة (٤) حيث قررت اللجنة
الموافقة عليها كما وردت في المشروع وذلك
لأن نظام الخدمة المدنية رقم (١) لعام ١٩٨٨
يخضع حكماً جميع موظفي المؤسسات العامة
الرسمية لأحكامه ومجلس الوزراء الحق في أن
يستثني العاملين في بعض المؤسسات العامة
الرسمية من أحكام النظام المذكور بموجب
أنظمة خاصة يصدرها بالاستناد الى المادة
١٢٠ من الدستور .

وقد خالف هذه التوصية معالي العين
الدكتور رجائي المعشر .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة
على قرارها .

أمين عام مجلس الأمة
صالح الزعبي

اللجنة المالية

قرار اللجنة المادة (١)	قرار مجلس النواب المادة (١)	المادة كما وردت بالمشروع المادة (١)	المادة كما وردت بالقانون الأصلي المادة (١)
كما وردت من مجلس النواب .	كما وردت من مجلس النواب .	يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون المؤسسة الأردنية للاستثمار لسنة ١٩٩٤) ويقرأ مع القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩١ الخاص به فيما يلي بالقانون الأصلي كالتالي واحد يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .	يسمى هذا القانون (قانون المؤسسة الأردنية للاستثمار لسنة ١٩٩١) ويعدل به بعد بروتوكولين يوافق عليهما على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
		(لا يعمل عليها ايها انا رجعت للمرة والرجوع اليها انا اتم الامر)	يكون الكلمات والمباركات التالية حجة ودرجت في هذا القانون الذي يفضله لها افاده ما لم يدل القية على غير ذلك :
			الوزير : وزير المالية المؤسسة : المؤسسة الأردنية للاستثمار المجلس : مجلس إدارة المؤسسة المدير العام : المدير العام للمؤسسة

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٤
قانون معدل لقانون المؤسسة الأردنية للاستثمار

اللجنة المالية
مجلس الأعيان الثاني عشر
الدورة الاستثنائية الأولى

محضر الجلسة العامة من الدورة الاستثنائية الأولى المنعقدة في ٢ / ٦ / ١٩٩٤ م

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت بالمشروع	المادة كما وردت بالسلطة التشريعية
المادة (٢) مراقبة كسب وردت من مجلس النواب	المادة (٢) مراقبة كسب بالمشروع	المادة (٢) تمثل المادة (٢) من القانون الأصلي بالنسبة للفترة (أ) فيها بالاستعانة به بالنسبة التي : أ. تمثيلاً بموجب هذا القانون مؤسسة عامة تسمى (المؤسسة الأردنية للاحتلال) ترتبط بالوزير ويكون لها شخصية اعتبارية وقت استغلال مالي وإداري ولها أن تقدم بجميع الصيغ القانونية بما في ذلك تلك الأموال للفترة وغير للفترة ولها أن توافقي وتوافقي بهذه الصيغة وأن تتيب فيها القالب العام أو أي عام يختاره المجلس . (لا تشمل عليها أيًا ما وضعت للفترة والرجوع إليها إلا لم الأمر) .	المادة (٣) أ. تمثيلاً بموجب هذا القانون مؤسسة عامة تسمى (المؤسسة الأردنية للاحتلال) ترتبط بالوزير ويكون ذات شخصية اعتبارية ولها أن تقدم بجميع الصيغ القانونية بما في ذلك تلك الأموال للفترة وغير للفترة ولها أن توافقي وتوافقي بهذه الصيغة وأن تتيب فيها القالب العام ، أو أي صيغ يختاره المجلس . ب. يكون مركز المؤسسة في مدينة عمان ولها أن تنهي دورها لها داخل المملكة وخارجها . المادة (٤) أ. يكون للمؤسسة مجلس إدارة برئاسة الوزير وصحبه كل من : ١- وزير الصناعة والتجارة ٢- وزير التخطيط ٣- محافظ البنك المركزي الأردني ٤- المدير العام لبنك الإعمار الصناعي ٥- المدير العام للوزارة العامة ٦- المدير العام

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت بالمشروع	المادة كما وردت بالسلطة التشريعية
المادة (٣) مراقبة كسب وردت من مجلس النواب	المادة (٣) مراقبة كسب بالمشروع	المادة (٣) تمثل المادة (٣) من القانون الأصلي على النحو التالي : أولاً : بالنسبة لمطامير والاستعانة به بما يلي : يتم بالمجلس صلاحية الاشراف العام على المؤسسة والتسل على تحقيق القابلية التي تضمنت من اجها وتحقق تلك جولي التيم بالهم والملاحظات التالية :	ب. بموجب المجلس بدعوة من رئيسه أو نائبه في حالة غيابه مرة كل شهرين وكما دعت اللجنة إلى ذلك ويكون الاجماع قارياً بحضور خمسة من اعضاءه على الأقل على أن يكون الرئيس أو نائبه واحداً منهم ويعتبر قراره بالاجماع أو بأكثرية أصوات اعضاءه المتابعين وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجماع . ج. للمجلس أن يدعو من يراه من ذوي الخبرة والاختصاص للاستشاري رأيه في أي مشروع مرسوم عليه دوراً أن يكون له حق التصويت على قراره . د. يكون المدير العام مقرراً للمجلس وتكون نظم اجسامه وإصلاح جدول أعماله وتكوين قواعده وصلاية تنفيذها . المادة (٧) يؤجل المجلس المهم والملاحظات التالية : أ. وضع السياسة العامة للمؤسسة والاشراف على تنفيذها . ب. دراسة مهم القدرات العامة ووضعها حسب المؤسسة . ج. إعداد مشاريع القوانين والأنظمة المتعلقة بأعمال المؤسسة . د. وضع اللائحة السرية للمؤسسة ووضعها إلى مجلس الوزراء للترقية عليها .

هكذا منه لأصل

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت بالمشروع	المادة كما وردت بالقانون الإجمالي
مواصفة كسا وردت من مجلس النواب	مواصفة كسا وردت بالمشروع	ثانياً :- بإلغاء جزاء (وجباها العامة الواردة في الفقرة (و) ثالثاً :- بأخذ الفقرة (ط) توقيف من يوجب عنه بالوقوع من أعضائه أو من موظفي المؤسسة على العقود والمعاملات والأجراءات التي يجرها المجلس أو يوافق عليها .	١- وضع تقرير سنوي عن أعمال المؤسسة وبرائتها المبررة وحساباتها الخاضعة ورفع ذلك إلى مجلس الوزراء المصاحبة عليه . ٢- تعيين علي المؤسسة في مجالس إدارة الشركات المساهمة وجباها العامة وفق نظام خاص . ٣- الموافقة على انتهاء فروع المؤسسة داخل المملكة وخارجها وإقليم أي منها . ج- الموافقة على التعاقد مع المستأجرين والمقرضين وغيرهم من أصحاب الأشخاص لتقديم خدمات وترانسات تتعلق بأعمال المؤسسة وقضاياها . المادة (٨)
المادة (٤) مواصفة كسا وردت بالمشروع	المادة (٤) الفقرة (ب) :- ب- يطبق على المدير العام وعلى موظفي المؤسسة ونظام الخدمة المدنية رقم (١) لسنة ١٩٨٨ . وفضلة الفقرة (ج) الفقرة الأولى :- ج- يحل المدير العام المهم والصلاحيات الخاصة به حول المدير العام المهم والصلاحيات الخاصة :	المادة (٤) :- تعدل المادة (٨) من القانون الأصلي بإلغاء نص الفقرة (ب) منها والاستعانة به بالنص التالي :- ب- يحل المدير العام المهم والصلاحيات الخاصة :- ١- تطبيق السياسة العامة التي يرضها المجلس وتنفذ القرارات التي يصدورها . ٢- إعداد مشروع الميزانية التقديرية والمسابقات الخاصة وتقرير السوية ورضها إلى المجلس .	أ- يعين المدير العام بقرار من مجلس الوزراء بناء على ترشيح الزور على أن يقرن القرار بالأداة الملزمة السمية . ب- يطبق على المدير العام وعلى موظفي المؤسسة نظام الخدمة المدنية رقم (١) لسنة ١٩٨٨ ويحل موظفو ومستخدمو صندوق القطاع الماملون به عند تقالة أحكام هذا القانون إلى المؤسسة بأكمل حقوقهم والكرامات المترتبة عليهم ويحصر خدماتهم في الصندوق جزوا من خدماتهم في المؤسسة .

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت بالمشروع	المادة كما وردت بالقانون الإجمالي
	١. موافقة . ٢. موافقة ٣. الاقرار على موظفي المؤسسة واستخدمتها وإدارة جميع أجهزتها . ٤. موافقة . ٥. موافقة . مواصفة كسا وردت بالمشروع	١- موافقة . ٢- موافقة ٣- الاقرار على موظفي المؤسسة وإدارة جميع أجهزتها . ٤- إعداد التقارير الخاضعة بأعمال المؤسسة ورضها المالي ورضها إلى المجلس . ٥- إدارة صلاحيات لمصرف في المؤسسة وفقاً للقوانين والأنظمة ولضوابط اللزوم بهذا الشأن . ٦- تعيين علي المؤسسة في اجتماعات الهيئات العامة للتركات التي تساهم فيها المؤسسة . ٧- أي صلاحيات أخرى يقرها له المجلس أو تناط به تقتضي القوانين والأنظمة للممول بها . المادة (٥) المادة (٥) مواصفة كسا وردت بالمشروع	٣- الاقرار على موظفي المؤسسة وإدارة جميع أجهزتها . ٤- إعداد التقارير الخاضعة بأعمال المؤسسة ورضها المالي ورضها إلى المجلس . ٥- إدارة صلاحيات لمصرف في المؤسسة وفقاً للقوانين والأنظمة ولضوابط اللزوم بهذا الشأن . ٦- تعيين علي المؤسسة في اجتماعات الهيئات العامة للتركات التي تساهم فيها المؤسسة . ٧- أي صلاحيات أخرى يقرها له المجلس أو تناط به تقتضي القوانين والأنظمة للممول بها . المادة (٥) المادة (٥) مواصفة كسا وردت بالمشروع

هكذا منه لأصل

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت بالذروح	المادة كما وردت بالقانون الأصلي
المادة (٩) مراقبة كرس مجلس النواب	المادة (٩) القاء من المادة (١٠) من القانون الأصلي والاصطفاء بالنسبة الثاني :	ب. تعدل المؤسسة حساباتها بعمدة امورية حسبما يقرر المجلس ويقره دوران - الخاصة بتدقيقها وللمجلس ايضا تعيين مدققي حسابات قانوني لهذا الغرض . ج. تعدل المؤسسة في نهاية كل سنة مالية تقريراً بأعمالها يرفع الى مجلس الوزراء مع البرازية العامة والمسابقات الخفية .	ب. تعدل المؤسسة ان تعدل في نهاية كل سنة مالية تقريراً بأعمالها وان تقدمه مجلس الوزراء مع البرازية العامة والمسابقات الخفية خلال مدة لا تتجاوز نهاية شهر آذار من السنة التالية .
مجلس النواب	المادة (١٠) :	المادة (٩) المادة (١٠) من القانون الأصلي ويستثنى من النص التي :	المادة (١٠) تعدل المؤسسة الى الجزية العامة صافي الارباح السنوية المتبقية من مساهماتها بعد تطهير نتيجتها كرسا تحول جزءا من الارباح الرأسمالية التي تحقق سديا من بيع الاسهم وفق التسمية التي يحددها مجلس الوزراء بناء على تسمية المجلس .
مجلس النواب	المادة (١٠) :	المادة (٩) المادة (١٠) من القانون الأصلي ويستثنى من النص التي :	المادة (١٠) تعدل المؤسسة الى الجزية العامة صافي الارباح السنوية المتبقية من مساهماتها بعد تطهير نتيجتها الجزية وجزءا من الارباح الرأسمالية التي تحقق سديا من بيع الاسهم وفق التسمية التي يحددها مجلس الوزراء بناء على تسمية المجلس .
مجلس النواب	المادة (١٠) :	المادة (٩) المادة (١٠) من القانون الأصلي ويستثنى من النص التي :	المادة (١٠) تعدل المؤسسة الى الجزية العامة صافي الارباح السنوية المتبقية من مساهماتها بعد تطهير نتيجتها الجزية وجزءا من الارباح الرأسمالية التي تحقق سديا من بيع الاسهم وفق التسمية التي يحددها مجلس الوزراء بناء على تسمية المجلس .

دولة رئيس المجلس : معالي ابو هشام .
السيد احمد الطراوله :

المادة التي استئنفتها اللجنة المالية ليست
لدينا حتى نرى نص هذه المادة ولماذا استئنفت
فطالما ان قرار اللجنة خالف بهذه الناحية كان
على الامانة ان تضع هذه المادة (٤) فترجوان
نعرف ما هي المادة (٤) حتى نرى قرار اللجنة
في محله او لا .

دولة رئيس المجلس : السيد المقرر .
السيد المقرر :

القانون الاصلي الذي صدر كقانون
مؤقت عام ١٩٨٨ ثم اصبح قانوناً دائماً بعد
اقراره من مجلس عام ١٩٩١ نص على ان
يخضع موظفو المؤسسة لنظام الخدمة المدنية رقم
(١) لعام ١٩٨٨ .

التعديل الذي جاء من الحكومة القانون
للمعدل تناول عدة مواد من القانون وفي احدى
هذه المواد ربما كانت المادة الثالثة او الثانية ورد
التعديل ان تعطى المؤسسة استقلالاً مالياً وإدارياً
وأقر مجلس النواب الموقر هذا التعديل ثم
الحكومة انسجماً مع نفسها قررت ان لا تورد
نص اخضاع موظفي هذه المؤسسة ، ان
تشطب العبارة التي تخضع موظفي المؤسسة
لنظام الخدمة المدنية ولاعطاء المجال لافساح
المجال لمجلس الوزراء ان يصدر نظاماً خاصاً بها

يثنيتها اذا قرر ذلك واذا رأى ان المصلحة تصب
في هذا الاطار ان يقرر استئنائها ويصدر لها
نظاماً خاصاً في ذلك .

دولة رئيس المجلس : دولة زيد الرفاعي .
دولة السيد زيد الرفاعي :

ارجو يا سيدي ان تسمح لي ان اثير
نقطة نظام .

انا لا اعرف لماذا بدأنا البحث في المادة
(٤) والمادة (٨) اقترح ان نبدأ في بحث
التعديلات التي اقرتها اللجنة المالية حسب
تسلسلها وورودها ونأتي لبحث النقطة التي
اثارها معالي ابو هشام عندما نصل اليها .
وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي
الاستاذ احمد الطراونه رجاء نقطة النظام
توجب علينا ان نبدأ بدراسة القانون مادة مائه
وعندما نصل للمادة (٤) يأتي استفسارك
حولها . معالي ابو الوليد .

السيد جودت السبول :

ثاني للملاحظة دولة الاستاذ ابو سمير
فانني اقترح اعفاء المقرر من تلاوة المواد
وخاصة الموافق عليها كما وردت من مجلس
النواب وعندما نصل الى المادة التي تشكل
محل البحث ومقترح اللجنة القانونية بصار الى
مناقشتها وشكراً .

هكذا منه الاصل

دولة رئيس المجلس :

شكراً ، هو القانون قصير طبعاً من حيث المبدأ الاعفاء وارد إنما نريد أن نستعرضها مادة ماله هل توافقوا عليها وهكذا . السيد المقرر .

السيد المقرر :

مادة ماله يا سيدي نعم ، المادة الاولى .

دولة رئيس المجلس :

المادة الاولى هل هناك من له اعتراض ؟

هل توافقون عليها ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر :

المادة (٢) جرى ايرادها فقط للتعريف ليس ليجري عليها تعديل .

دولة رئيس المجلس : المادة (٢) وافقت عليها اللجنة كما جاءت من مجلس النواب .

هل يوافق عليها المجلس الكريم عليها ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

المادة (٢) التي تعدل المادة (٣) من القانون الاصيلي .

دولة رئيس المجلس :

هل يوافق المجلس على المادة (٣) كما

اوصت اللجنة ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر :

ارجو ان الفت النظر ان هذه المادة التي وافق عليها المجلس الكريم وافق عليها ايضاً مجلس النواب وهي التي تعطي للمؤسسة استقلالاً مالياً وإدارياً الذي اشترت اليه قبل قليل .

المادة (٣) التي تعدل المادة (٧) من القانون الاصيلي .

دولة رئيس المجلس :

المادة (٣) هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر :

المادة (٤) التي تعدل المادة (٨) من القانون بالغاء نص الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص الوارد . مجلس النواب اختلف مع المشروع كما ورد من الحكومة واضاف في مطلبه اخضاع موظفي المؤسسة لنظام الخدمة المدنية رقم (١) سنة ١٩٨٨ وقرار اللجنة كان بالتوصية بقبول هذه المادة كما وردت من الحكومة .

دولة رئيس المجلس :

الآن نستمع الى دولة الاستاذ زيد الرفاعي



دولة السيد زيد الرفاعي :

شكراً سيدي الرئيس ، نصت المادة الثالثة (٣) من القانون الاصيلي على انشاء مؤسسة عامة تسمى (المؤسسة الاردنية للاستثمار) ترتبط بالوزير وتكون ذات شخصية اعتبارية .

ونصت الفقرة (ب) من المادة (٨) من القانون الاصيلي على تطبيق نظام الخدمة المدنية على مدير عام المؤسسة وموظفيها . وهذا امر طبيعي لان المؤسسة لم تكن تتمتع باستقلال مالي وإداري وتقدمت الحكومة بمشروع قانون بفعل للقانون الاصيلي ، فعدلت المادة (٣) من القانون الاصيلي بحيث تصبح المؤسسة الاردنية للاستثمار مؤسسة تتمتع بالاستقلال المالي والإداري وقد وافق مجلس النواب المؤقت على هذا التعديل وقد وافق مجلس الأعيان الكريم قبل دقائق على هذا التعديل ايضاً .

وقامت الحكومة انسجماً مع هذا التعديل الذي يعطي المؤسسة استقلالاً إدارياً بتعديل الفقرة (ب) من المادة (٨) من القانون الاصيلي وذلك بالغاء نص هذه الفقرة ، الا ان مجلس النواب قام بتعديل هذه الفقرة بالغاء الالفاء وعاد الى النص السابق في القانون الاصيلي بالنسبة لتطبيق احكام نظام الخدمة المدنية على مدير عام المؤسسة وموظفيها .

فكيف ينسجم تعديل مجلس النواب هذا مع موافقة المجلس على اعطاء المؤسسة الاستقلال الاداري ، الاستقلال الاداري للمؤسسة يعني من الناحية العملية والواقعية ان يكون للمؤسسة نظام خاص للموظفين العاملين فيها .

فكيف تمنح المؤسسة استقلالها الاداري بموجب مادة في القانون وتم نحرمانها من هذا الاستقلال الاداري بموجب مادة أخرى في القانون نفسه ؟

هذا سيدي هو التناقض الاول في هذا التشريع على ضوء تعديل مجلس النواب للفقرة (ب) من المادة (٨) .

إما التناقض الثاني فإن نظام الخدمة المدنية كما تعلمون نظام صادر بموجب احكام المادة (١٢٠) من الدستور وبالتالي له مقبول القانون وهذا النظام ينص على اخضاع جميع المؤسسات العامة لاحكامه الا تلك المؤسسات

هكذا منه الاصل

السيد المقرر :

دولة الرئيس ، ارجو أن اذكر أن مداولات اللجنة المالية تؤيد تماماً ما تفضل به دولة السيد زيد الرفاعي وقد وصلت الى ما وصلت اليه بناءً على الاسس التي طرحها دولته . وإنما اريد أن اضيف فقط نقطة واحدة للتوضيح ان الاموال التي بين أيدي هذه المؤسسة تبلغ قيمتها السوقية (٤٠٠) مليون دينار مما يجعل أمر ادارتها أمراً بغاية الأهمية وغاية الخطورة واعتقد ان مجلس الوزراء هو صاحب الصلاحية بالتقدير اذا كان يريد ان يخضع موظفيها الى نظام الخدمة المدنية أو يصدر نظاماً خاصاً بها لكي تتمكن من القيام بمسؤولياتها وتحقيق اهدافها وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الاستاذ جودت السبول .



السيد جودت السبول :

شكراً دولة الرئيس ، اعتقد أن الامر

التي يقرر مجلس الوزراء استثناء العاملين فيها من احكام نظام الخدمة المدنية . وفي هذه الحالة تصدر أنظمة خاصه للموظفين في تلك المؤسسات ، فكيف نقيده بقانون صلاحية لمجلس الوزراء اعطيت له بموجب نظام صادر بالاستناد الى الدستور وله قوة القانون ، ثم لماذا هذا القيد ، لماذا لا يترك الامر لمجلس الوزراء ؟ هناك العديد من المؤسسات الرسمية العامة التي نفتخر بها ونعتز بادائها وهي مؤسسات وطنية تقوم بواجبها على اكمل وجه ولا اعتقد ان هذه المؤسسات كانت ستقوم بدورها الهام كما يجب لو لم تكن لديها أنظمة خاصة لموظفيها واذكر من هذه المؤسسات على سبيل المثال وليس الحصر البنك المركزي وسوق عمان للمالي ومؤسسة المدن الصناعية ومؤسسة تنمية اموال الائتم ومؤسسة الضمان الاجتماعي وامانة عمان الكبرى وغيرها لذلك لكي نجيب القانون مواد تناقض بعضها وكلي لا تصدر قانوناً يتعدى على صلاحيات مجلس الوزراء الدستورية والقانونية ولتحافظ على الاستقلال الاداري للمؤسسة الاردنية للاستثمار ولتوفر لها المرونة في عملها فاني اؤيد توصية اللجنة المالية للمجلس الكريم بعدم الموافقة على التعديل الذي ادخله مجلس النواب المحترم على الفقرة (ب) من المادة (٨) من القانون المعروض علينا . شكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً دولة ابو سمير ، الاستاذ المقرر .

المدنية ومجلس الوزراء يملك أن يستثني العاملين في هذه المؤسسة كما اسلفت بموجب نظام شريطة أن يصدر النظام بالاستناد الى المادة (١٢٠) من الدستور .

ولعل من الجدير بالذكر أن مؤسسة الاذاعة والتلفزيون التي صدر نظام موظفيها والعاملين فيها بالاستناد الى المادة المذكورة (١٢٠) من الدستور وسرى اعتباراً من ١٩٩٤ / ١ / ١ صدرت بهذه الصيغة واستناداً الى النص الدستوري وبالتالي انا اؤيد توصية اللجنة المالية وارجو أن يوافق عليها المجلس الكريم وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي .



السيد ذوقان الهنداوي :

في الواقع فيما يتعلق بهذه المادة كان لدي ملاحظتان الملاحظة الاولى تتعلق بالتناقض بين الاستقلال المالي والاداري لهذه المؤسسة

محسوم ابتداءً ومع تقديري لوجهة نظر مجلس النواب المقرر والتعديل الذي ادخله فان هذا النص لا يضيف ولا يحذف شيئاً لأن الامر محسوم بالدستور فالمادة (١٢٠) من الدستور التي تقول : التقسيمات الادارية في المملكة الاردنية الهاشمية وتشكيلات دوائر الحكومة ودرجاتها واسماؤها ومنهاج ادارتها وكيفية تعيين الموظفين وعزلهم والاشراف عليهم وحدود صلاحياتهم واختصاصاتهم تعين بالنظمة يصدرها مجلس الوزراء بموافقة الملك .

اذا ما سيدي حتى لو ورد في النص القانوني فهو لو ورد ما يشير الى عدم الاخضاع أو الاخضاع اذا ورد بالاخضاع فهو من باب الاشارة والدلالة فقط .

لانه لا يجوز لأي مؤسسة أن تصدر نظاماً بالاستناد الى قانونها وإنما يجب أن يصدر النظام استناداً الى المادة (١٢٠) من الدستور .

وبالتالي النص من الناحية الدستورية اذا تعارض مع هذا النص الدستوري فهو باطل . فلذلك فان مجلس الوزراء المقرر يملك أن يصدر نظاماً خاصاً للعاملين في هذه المؤسسة بالاستناد الى احكام المادة ١٢٠ من الدستور بغض النظر عما ورد في مشروع القانون سواء أجال على نظام الخدمة المدنية أو لم يجل لان الكل خاضع لاحكام نظام الخدمة المدنية حكماً حسب النص الوارد في المادة الثانية من نظام الخدمة

هكذا من الفصل

وبين إخضاعها كما وافقنا قبل قليل . وبين إخضاعها لنظام الخدمة المدنية وبهذه النقطة أفاض دولة السيد زيد الرفاعي وأجاد ولذلك لن أتكلم بهذه النقطة وأوافق على قرار اللجنة وعلى الكلام الذي تفضل به الاستاذ زيد الرفاعي . أما النقطة الأخرى فهي تتعلق باستفسار أرجو أن نسمع من سعادة المقرر ايضاحاً له .

المادة (٨) كما وردت في القانون الاصيلي (ب) جاءت الحكومة غيرته وجاءت بنص جديد ثم جاء مجلس النواب وجاء بنص جديد ثالث لا يتفق لا مع هذا ولا مع ذلك ثم جاءت اللجنة المالية وجاءت بنص رابع يختلف عن قرار مجلس النواب ويختلف عن المشروع بالرغم من انها تقول بأنه يتوافق مع ما ورد في المشروع . الان سأبين نقط الخلاف بين الصيغ الاربعه .

على كل حال قبل أن نتكلم في هذا الخلاف أريد استفسار من سعادة المقرر حول المادة الفقرة (ب) من المادة (٨) الحقيقة الفقرة (ب) ورد فيها حكمان وليس حكم واحد الحكم الاول يتعلق بإخضاع المؤسسة لنظام الخدمة المدنية وهنا صار في اقتراحات متعدده والان نحن واقفنا على عدم إخضاعها لنظام الخدمة المدنية . (ب) تقول : يطبق على المدير العام وعلى موظفي المؤسسة نظام الخدمة المدنية رقم (١) لسنة ١٩٨٨ . . . جيد .

نحن الان وافقنا انه بدنا لأنه للمؤسسة لها استقلال اداري ومالي جيد . الحكم الآخر الذي موجود في آخر فقره هل تبيته له اللجنة وابن ذهب وابن صار هل له احكام اخرى تعطيه وتعوضه ؟ الحكم الآخر الموجود في الفقرة (ب) يقول ما يلي : وينقل موظفو ومستخدمو صندوق التقاعد العاملين فيه عند نفاذ احكام هذا القانون الى المؤسسة بكامل حقوقهم والالتزامات المترتبة عليهم وتعتبر خدماتهم في الصندوق جزءاً من خدماتهم في المؤسسة .

نحن عندما عدلنا سواء كان في مشروع الحكومة ولا في مشروع النواب ولا في مشروع اللجنة المالية التي أبدت مشروع الحكومة لم يرد ذكر لهذا الحكم وهذا حكم يختلف عما ورد في صدر المادة لرجو ان نسمع من الاخ المقرر ما يفيد حول هذه النقطة قبل أن اذهب الى النقطة الثانية .

دولة رئيس المجلس : سعادة المقرر .

السيد المقرر :

سيدني الرئيس ، الحقيقة أن القانون الاصيلي قرار اللجنة يتعلق بالحقيقة بالتوضيحية الى المجلس الكريم بالموافقة على القانون المعدل لعام ١٩٩٤ وليس الموده الى المادة كما وردت اصلاً في القانون الذي صدر اولاً كقانون

مؤقت عام ١٩٨٨ . ثم أصبح قانون دائم عام ١٩٩١ .

السبب في ذلك أن القسم الثاني من الفقرة (ب) والذي يتعلق بالمحافظة على حقوق الموظفين الذين كانوا عاملين في صندوق التقاعد لأن هذه المؤسسة هي وريث لصندوق التقاعد .

هذه الحقوق هذا النص الذي ورد في القانون الاصيلي استنفذ اغراضه اذا أن هذه الحقوق جرى الحقيقة المحافظة عليها . ولذلك مشروع الحكومة مشروع التعديل الذي ورد من الحكومة الحقيقية هو الذي وافقت عليه اللجنة وتوصي المجلس الكريم . فلا يوجد في الواقع مشروع رابع يوجد مشروع التعديل القانون للمعدل كما ورد من الحكومة ويوجد مشروع معدل أو تعديل على هذه المادة كما ورد من مجلس النواب المقرر وقرار اللجنة هو التوصية في الموافقة على المادة (٤) كما وردت في القانون المعدل لعام ١٩٩٤ والتي تجري تعديلاً على المادة (٨) التي كانت وارده في القانون الاصيلي . أرجو أن أكون قد اوضحت هذه النقطة وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

معالي الاستاذ ذوقان بك .

السيد ذوقان الهنداوي :

يا سيدي يعني القانون قانون وبدما نظل فيه المراد القانونية ثابتة فقد يحتاج اليها في أي وقت عندما قلنا ينقل الموظفون في المؤسسة بجميع حقوقهم والالتزامات كيف نعرف انه هذه المادة يعني لها حاجة واستنفذت أغراضها وكل الموظفين نقلوا بكامل حقوقهم لنفرض أن موظف يوماً ما يريد ان يطالب بحقوقه بده يرجع الى القانون .

فاعتقادي انه اثبات هذه المادة كان يعني بقائها كان يجب أن تبقى وليس فيها ما يتعارض مع انه هذه المادة استنفذت اغراضها ولا لا .

النقطة التي أريد أن أبينها انه ما في صيغة رابعة لا في صيغة رابعة لانه قرار اللجنة المالية قالت موافقة كما وردت في المشروع يعني لم يوافقوا على قرار مجلس النواب ، قرار المشروع انه رجعوا فقرة (ب) كما وردت في المشروع ان المؤسسة ليست خاضعة لنظام الخدمة المدنية لكن مجلس النواب اضاف فقره جديده التي هي فقره (ج) : يتولى المدير العام من مهامه الصلاحيات التالية ١ ، ٢ ، ٣ فلما عادوا الى (ب) كما وردت في المشروع مع حذف الفقرة (ج) التي وردت في قرار مجلس النواب لان هنا لم يتعرضوا لها يعني تعرضوا فقط للفقرة (ب) ولم يتعرضوا للفقرة (ج) .

مكونة من الأصل

فانا ارى على ان بقاء النصف الثاني
عجز المادة (ب) ليس فيه ما يضر بل
العكس ، هو قد يكون يعني من قبيل التردد
لكن لم تنتفى الحاجة الحاجة له على اساس ان
نقول الموظفين خلص انتقلوا هذه عندما وردت
في القانون على اساس ان الموظف يستخدمها
التي يريد ان ينتقل من صندوق التقاعد الى
مؤسسة الاستثمار وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير
الدولة للشؤون البرلمانية .

معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية
والقانونية :

شكراً سيدي دولة الرئيس ، هو يبدو في
عدة نقاط لا بد من الحديث فيها .

صحيح كان من الاولى ان يكون هناك
نظام خاص يعالج اوضاع موظفي هذه المؤسسة
قبل صدور القانون . لكن وفق احكام المادة
(١٢٠) من الدستور وهذا هو الاولى في
التطبيق وان تكون جميع الامور المتعلقة بشؤون
الموظفين بنظام ولا يجوز ان ترد بقانون لكن
هي وردت في القانون بعد صدور نظام الخدمة
المدنية رقم (١) لعام ١٩٨٨ المادة (٣) من
نظام الخدمة الحالي في التطبيق ذكرت ان هذا
النظام يطبق على جميع موظفي الدولة وعلى
جميع المؤسسات العامة ذات الشخصية
الاعتبارية والتي تعالج احوال موظفيها بأنظمة

خاصة ، لكن عجز المادة قال : ويجوز لمجلس
الوزراء استثناء اي مؤسسة من تطبيق احكام
هذا النظام . لم يصدر من مجلس الوزراء قرار
يستثنى هذه المؤسسة من احكام نظام الخدمة
المدنية بالإضافة الى ذلك ما ورد في القانون
الصادر لعام ١٩٩١ وهذا القانون الوحيد الذي
ينشأ مؤسسة عامه ذات شخصيه اعتباريه والتي
تكتسب حكماً استقلال مالي وإداري وكتيحية
حتميه لا بد ان يكون لها نظام يعالج احوال
موظفيها ، هذا هو القانون الوحيد الذي اشار
بشكل او بآخر الى ضرورة تطبيق نظام الخدمة
المدنية على موظفي هذه المؤسسة علماً بانهم
هم موظفين عموميين اصلاً قبل انشاء هذه
المؤسسة ويخضعون لنظام الخدمة المدنية
السابق .

انما ما جاء في هذه المادة (٨)
والآن قد استغفل من حيث التطبيق بحيث ان
جميع الحقوق المترتبة للموظفين قبل وبعد حتى
انشاء المؤسسة قد اكتسبوها واصبح وجود هذا
النص وهذه المادة لاضرورة له فريد ان نعيد
الامور الى وضعها الطبيعي والقانوني بحيث
الغاء هذه المادة هو استمرارية لتطبيق نظام
الخدمة المدنية الحالي على اعتبار ان هؤلاء
الموظفين يعملون في مؤسسة خاضعة لنظام
الخدمة المدنية وفقاً لاحكام المادة (٣٠) من
النظام نفسه .

دولة رئيس المجلس :

شكراً معالي الوزير ، معالي الاستاذ
الدكتور رجائي المعشر .



الدكتور رجائي المعشر :

سيدي الرئيس بصفتي عضو في اللجنة
المالية وكنت قد تحفظت على قرار اللجنة المالية
في هذا الموضوع كنت أمل ان يمكن من
الكلام في هذا الموضوع قبل بدء النقاش حوله
وسبب تحفظي على قرار اللجنة :

سيدي الرئيس

أولاً :- أن الدراسة المتأنية لاهداف
المؤسسة تبين ان هذه الاهداف مقسومة الى
مجموعتين رئيسيتين أولهما ادارة مساهمات
الحزبية في الشركات وثانيهما تشجيع الاستثمار
وايجاد الفرص الاستثمارية الجديدة ودراساتها
والترويج لها .

فالغاء هذه المادة لا يعني انه لم يعد
للموظفين حقوق او هناك خوفاً على حقوقهم
على اعتبار ان الحقوق قد اصبحت مكتسبه
واصبحو يتمتعون بها دون امكانية التعرض لها
من قريب او من بعيد . اما اذا كان في هناك
في المستقبل على اساس اخراجها او استثنائها
من نظام الخدمة المدنية فهذا وضع آخر ويعود
لمجلس الوزراء .

با سيدي الغاء الفقرة (ب) لا يؤثر على
حقوق الموظفين ويعود الامر الى اصوله القانونية
بالإضافة الى ان هناك خطأ قد ورد في النص
الاصلي عندما قال يطبق احكام نظام رقم
(١) لسنة ١٩٨٨ وعلى فرض انه عدل او
التي هذا النظام وأتينا بنظام جديد برقم جديد
فما هو الحال معناه هذا النظام او هذا النص
يصبح معدوم وليس له اي اثر ولا بد ان نعيد
للموظفين لنظام الخدمة وفقاً لاحكام المادة
(١٢٠) من الدستور الذي هو اولى بالتطبيق
ومعالجة اوضاع الموظفين بموجب احكام هذه
المادة فليس هناك اي ضير ولا هناك اي خوف
على حقوق الموظفين والاولى الحقيقة هي
التطبيق حتى يعطى مجلس الوزراء كما اراد
الدستور له سلطة تقديره في معالجة اوضاع
الموظفين سواء باخضاعهم بالنظام العام او
باخضاعهم لنظام خاص اذا رأى ان ضرورات
العمل تقتضي ذلك وشكراً سيدي .

هكذا من الأصل

فاذا اخذنا بعين الاعتبار المجموعه الاولى من هذه الاهداف اي ادارة اموال الخزينة فأنتي لا اجد مبررا لان يخضع المسؤول عن ادارة مساهمات الحكومة في الشركات الى نظام خاص يعطيه العلاوات والرواتب التي تفوق تلك التي يتقاضاها المسؤول عن ادارة اموال الخزينة الاخرى مثل الاراضي والمعارات وغيرها .

واذا اخذنا الشق الثاني من الاهداف اي تشجيع الاستثمار وايجاد الفرص الاستثمارية والترويج لها فان هذا يتطلب اعادة النظر في التشريعات حول موضوع الاستثمار كما أوصت اللجنة المالية بذلك عند التشريعات حول موضوع الاستثمار كما أوصت اللجنة المالية بذلك عند بحثها لقانون الموازنة العامة . فأهداف المؤسسة الواردة في قانونها يتعارض ويتداخل مع اهداف وزارة الصناعة والتجارة وقانون تشجيع الاستثمار الذي منح هذه الصلاحيات للجنة تشجيع الاستثمار بوزارة الصناعة والتجارة ومكتب تشجيع الاستثمار في وزارة الصناعة والتجارة وهناك جهات اخرى اصبحت جميعها معنية بتحقيق هذه الاهداف فالاجدى والأولى لخزينة الدولة ولتحقيق الهدف المنشود في تشجيع الاستثمار ان تقوم الحكومة بدراسة هذا الموضوع ووضع التشريع الملزم الذي يعطي هذه الصلاحيات لجهة

واحدة مسؤولة عن ذلك لا ان يعثر الجهد وينتهي بنا الامر لعديد من المؤسسات وقليل من التاج والعمل . وقد قرأت في جريدة الاسواق بعدد الامس ان مثل هذا القانون قد تم وضعه فعلا وهو قيد الدراسة النهائية تمهيدا لعرضه على مجلس الوزراء .

وأرجو ان يحدد هذا القانون الاستثمار بوزارة الصناعة والتجارة كونها الوزارة المعنية بتشجيع الاستثمار ويعطى صلاحية ادارة اموال الخزينة لوزارة المالية .

فقد حان الوقت أن نقسم مؤسساتنا الاقتصادية بشكل واضح الى الاقسام التالية :-

أ- السياسة النقدية وتكون من مسؤولية البنك المركزي .

ب- السياسة المالية وتكون من مسؤولية وزارة المالية .

ج- سياسة الاستثمار طويل الاجل وتكون من مسؤولية وزارة التخطيط .

د- سياسة الاستثمار والنشاط التجاري والصناعي والاقتصادي وتكون من مسؤولية وزارة الصناعة والتجارة .

وبذلك سينتهي التداخل غير المبرر في صلاحيات الدوائر والوزارات المختلفة وتكون هذه الجهات الاربعة مسؤولة عن وضع سياسة

اقتصادية شاملة منسجمة مع برنامج التصحيح المالي والاقتصادي وقادرة على تحريك الاقتصاد الاردني وتفعيله لمعالجة المشاكل الكثيرة التي يعاني منها وعلى رأسها مشكلة البطالة .

ثانيا : لا اريد أن اطيل على المجلس بما يجب ان يتضمنه قانون ادارة استثمارات الخزينة في الشركات من ضوابط حتى تكون هذه الادارة ضمن السياسة المالية والاقتصادية للدولة والقانون الحالي لا يتضمن الكثير من ذلك .

ثالثاً : لقد جاءت المؤسسة كخلف قانوني لصندوق التقاعد الذي انشأ اصلا للقيام بالاعمال الاستثمارية بهدف رفد موازنة الدولة بالاموال اللازمة لتغطية نفقات التقاعد ولما لم يحقق الصندوق هذا الهدف تحول الى مؤسسة استثمارية عندما عاجت الحكومة موضوع هذا الصندوق بتحويله الى مؤسسة جديدة تشابهت صلاحياتها مع صلاحيات الوزارات والدوائر الاخرى . فلا ارى الان مبررا لمنح موظفي هذه المؤسسة حقوقا خاصة وامتيازات جديدة للقيام بأعمال تزيد من القوضى في هذا المجال الهام .

رابعا : والقول بأن المؤسسة لا تستطيع استقطاب الكفاءات اللازمة لادارتها غير دقيق فالقانون لا يمنع المؤسسة من استقدام الخبراء والتعاقد مع دور الاستشارات والخبرات للقيام بدراسات للمشاريع التي ترغب بدراستها .

ويمكن للمؤسسة اللجوء الى هذا الاسلوب لمعالجة قضاياها الاستثمارية بدلا من بناء جهاز كبير دائم للقيام بهذه المهمة .

ولهذا فأنتي لا اجد مبررا لاعادة هذا القانون الى مجلس النواب المقرر ونحن نعلم قناعة مجلس النواب المقرر باهمية تطبيق نظام الخدمة المدنية على المؤسسات المستقلة وتوصياته المستمرة حول موازنات هذه المؤسسات وضرورة دمجها في موازنة الدولة . والاجدى ان نوافق على القانون كما ورد من مجلس النواب ونوصي الحكومة دراسة موضوع الاستثمار والمؤسسات العاملة به وصلاحياتها بحيث تصبح هناك مرجعية واحدة لكل هذه الاعمال ويتسجم التنظيم الاداري لمؤسسات الدولة مع الاعمال المناطة بكل منها .

وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس :

شكراً ، معالي الاستاذ احمد الطراونه .

السيد احمد الطراونه :

سيدي نرجع للقانون المادة الاصلية

(ب) :

يطبق على المدير العام وعلى موظفي

المؤسسة نظام الخدمة المدنية رقم (١) لسنة

١٩٨٨

مكونا منه الاصل

جاءت الحكومة بمشروعها في المادة (٤) ألغت هذا النص نهائياً واستعاضت عنه بست بنود ليس من هذه البنود ما هو النظام في الخدمة المدنية في تلك المؤسسة .

إذا كانوا يعتمدون على الفقرة (٣) الاشراف على موظفي ومستخدمي المؤسسة فالأشراف ليس تعينياً ولا عزلاً .

إذا جاء التعديل وابقى هذه المؤسسة بلا نظام للخدمة المدنية عندهم سواء كان الخدمة المدنية او نظام خاص ، جاء مجلس النواب واعاد الامر الى نصابه فعين نظام الخدمة المدنية في تلك المؤسسة فكان مجلس النواب اقرب الى الواقع في مشروع الحكومة اعاد الامر وعين نظام سواء كان هذا النظام نظام الخدمة المدنية العام او نظام خاص فأنا مع مجلس النواب في تعديله لان تعديل الحكومة لم يرد في شيء عن تعيين هذه المؤسسة الغاء .

ولذلك انا مع النواب عندما اعادوا لنظام الخدمة المدنية الا اذا نص النظام الحالي على نظام خاص يضع مجلس الوزراء ضمن احكام المادة (١٢٠) بطبيعة الحال .

انما هذا التعديل الذي انا لا يوجد فيه نظام لهذه المؤسسة ابداً .

ومجلس النواب كان الاصح في هذا الموضوع بأن اعاد الامر الى القانون الاصلي

لتطبيق قانون نظام الخدمة المدنية .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، سعاده المقرر .

السيد المقرر :

سيدي الرئيس ارجو ان اعود الى استفهام معالي الامتاذ ذوقان الهنداوي حول الفقرة (ج) في الواقع عندما قرر مجلس النواب ان يضع نصاً يخضع فيه موظفي هذه المؤسسة الى نظام الخدمة المدنية لكان لا بد له ان يقر لها فقرة تتعلق بهذا الموضوع فاضيفت الفقرة (ب) كي تتضمن هذا النص .

الفقرة (ج) كما وردت من النواب هي تماماً مطابقة للفقرة (ب) كما وردت في مشروع الحكومة باستثناء تصحيح لغوي ورد على البند (٣) الذي يقول :

الاشراف على موظفي ومستخدمي المؤسسة وإدارة جميع اجهزتها .

النواب عدلوه ليقول على موظفي المؤسسة ومستخدميها .

لذلك الحقيقة النص هو نفسه الذي كان تحت الفقرة (ب) اصبح تحت الفقرة (ج) وأردت فقط ان اوضح هذه النقطة ان اللجنة لم تهمل الفقرة (ج) بل هي نفسها الفقرة (ب) وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي ابو هشام .

السيد احمد الطراوله :

ما هو النظام بحسب التعديل الذي وضع لنظام هذه المؤسسة ، ما هو نظام الخدمة المدنية الذي وضع لها ؟ اين هو ؟

دولة رئيس المجلس : السيد المقرر .

السيد المقرر :

وفقاً للمادة ١٢٠ سيدي الرئيس الانظمة التي تحكم الموظفين العامين يصدرها مجلس الوزراء بموافقة جلالة الملك . ولذلك فان نظام الخدمة المدنية القائم حالياً رقم (١) لعام ١٩٨٨ يخضع حكماً جميع موظفي مؤسسات الدولة لهذا النظام . لكن هذا النظام نفسه يتضمن مادة يعطي مجلس الوزراء الصلاحية التقديرية اذا كانت تريد ان تعطي مؤسسة معينة استثناءاً وتصدر لهم نظاماً خاصاً يحكمهم وهذا ليس من اختصاص مجلس الامة بل هو من اختصاص مجلس الوزراء وفقاً للاحكام الدستورية وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي ابو هشام .

السيد احمد الطراوله :

سعاده الاخ المقرر يقول ان نظام الخدمة المدنية يطبق عليهم فجاء مجلس النواب وطبق نظام الخدمة المدنية فاذا رفضنا قرار مجلس

النواب فماذا نطبق ؟ هذا السؤال .

دولة رئيس المجلس :

شكراً يا سيدي ، دولة رئيس الوزراء .



دولة السيد رئيس الوزراء :

شكراً سيدي ، هو السؤال خلاصته الان هؤلاء الموظفين ينطبق عليهم نظام الخدمة المدنية بموجب القانون الاصلي .

ولا نستطيع اخراجهم من النظام ما دام المادة موجوده وهذه المادة وضعت حتى يتمكنوا من التبعية الى التقاعد . وانتهى هذا الموضوع واصبحت غير وارد .

الان ما اردت الحكومة ان تبقي الامر جراً للحكومة ان تصدر نظاماً خاصاً او ان تبقيهم تحت نظام الخدمة المدنية . هم الان تحت نظام الخدمة المدنية حتى ولو لم يذكر في القانون الجديد سيبقوا هم موجودين بنظام الخدمة المدنية لكن اذا اصغر المجلس الكرم على

هكذا من الأصل

اللجان الملكية والخاصة لاصلاح الجهاز الاداري اذكر بأنها أوصت بأن يكون هناك نظاماً موحداً لجميع الموظفين العموميين في الدولة .

لا يجوز لنا من وجهة نظر الاختصاصيين الاداريين أن نضع نظاماً عاماً ثم تأتي بهذا النظام ونفسخه لمؤسسات تابعه حكوميه لها أنظمة خاصة . وكانت الحكومة دائماً تشكي من تعدد هذه الانظمة ، تنشأ مؤسسة بنقل هذه المؤسسة موظفون حكوميون من عدة وزارات ومن ثم يوضع نظام للترفيه والرواتب وا الى آخره اعلى بكثير يتقاضوا الموظفون اعلى بكثير ما كانوا يتقاضى زملائهم عندما كانوا في دائرة واحدة .

هذا التفسخ جعل اللجان التي درست الاداره بأن توصي بأن يكون هنالك نظام موحّد نظام واحد لجميع الموظفين العموميين ولا شك بأن المؤسسات هي جزء من هذه النظرية .

الان هذه المؤسسة البقت أو خرجت من صندوق التقاعد . تسمية صندوق التقاعد وصدر قانون لها في عام ١٩٨٨ ، وطبق عليها الموظفون قانون التقاعد بموجب المادة (٨) وطبق عليها لأنه سيطبق عليها قانون التقاعد طبق عليها نظام الخدمة المدنية .

الان نريد ان نضع لها نظاماً يختلف عن نظام الخدمة المدنية لا شك بأن نظام الخدمة المدنية مع قانون التقاعد المشرع درس الناحيتين

انهم يتبعوا نظام الخدمة المدنية فلا تستطيع الحكومة من اخراجهم من الخدمة المدنية ولا تستطيع أن تضع نظاماً خاصاً لهم . الأمر الآخر حتى النص الحالي عندما تقول نظام الخدمة المدنية رقم (١) لسنة ١٩٨٨ وتسكت اي انه يجب أن يطبق هذا مهما كانت الاسباب سواء ألقى ذلك النظام أو عدل فلا تستطيع الحكومة إلا تطبيق ذلك ذلك النظام بموجب هذا القانون .

ولذلك الحكومة رأت أن تجعل القضية مرنة وترك للحكومة أن تقرر في المستقبل سواء أن يستمروا في إتباعهم لنظام الخدمة المدنية أو أن تضع لهم نظاماً خاصاً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، لحظة يا سيدي دولة الاستاذ مضر بدران .



دولة السيد مضر بدران .
شكراً دولة الرئيس ، في الواقع جميع

أعز هذا عندئذ سيتعلق بقانون التقاعد وحقوق التقاعد ستكبر كثيراً لموظفي تلك المؤسسة عندئذ نخلق طبقه في موظفي الدولة ، موظفي المؤسسات وموظفي الدولة الاصليين .

إذا كان هنالك حقوق يجب أن تعطى الى الكل لا أرى اي فرق بين موظف في وزارة الصناعة ووزارة المالية بقي في وزارة الصناعة وهو موظف من تلك الوزارة انتقل الى المؤسسة لأخذ الرواتب الاعلى والتقاعد الاعلى والترفيه الآن . فأرى أن تحديد مجلس النواب في محله في وضع هذه المادة وأريد ما أورده الدكتور رجائي المشر بأنه إذا أرادت المؤسسة مديراً له صفات غير موجوده بالحكومة عندئذ يمكن اجراء العقد معه . اذا ارادت غير يمكن عمل عقد . هذا العقد عندئذ يأمن جلب خبرات نادره وقليله في تلك المؤسسة .

أما باقي الموظفين في المؤسسة هم الموظفون الحكومة الذي انتقلوا اصلاً الى تلك المؤسسة وكانوا في وزارة أخرى .

فلذلك أريد انهاء قرار مجلس النواب في مجله وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

لحظة يا سيدي ، الاستاذ ابو عوده القرعان .

في الترفيع وحقوق التقاعد وأين ينتهي هذا التقاعد في الدولة ينتهي في راتب معين يتدرج شيء فشيء بموجب نظام الخدمة المدنية . الآن إذا ينسلخو عن نظام الخدمة المدنية لنضعه في مؤسسة ما غير خاضعه لنظام الخدمة المدنية سنرى بأنه هنالك فرق كبير بين استحقاقات التقاعد لاصحاب هذه المؤسسات ولوظفي الدولة الآخرين هل هذا هو المقصود في ذلك ؟

السؤال التالي لا ادري ما هو موضوع الاستقلال الاداري هل نظام الخدمة المدنية يشل الاستقلال الاداري لأي مؤسسة من المؤسسات وهل تلك المؤسسة من المؤسسات لا تريد وضع نظام خدمة لها مستقل فرضاً . هل تستطيع ان تضع النظام مستقل عن مجلس الوزراء وتخالف المادة (١٢٠) من هذا الدستور ؟

إذا مجلس الوزراء يضع نظام لهذه المؤسسة عندما يضع مجلس الوزراء نظام لهذه المؤسسة أصبحت هذه المؤسسة مستقلة ادارياً ولا تستقل ادارياً بنظام الخدمة المدنية لا أرى أي ترابط بين موضوع الاستقلال الاداري ونظام الخدمة المدنية ، لأن كل مؤسسة يجب أن يكون لها نظام ويجب أن يكون لها نظام بموجب المادة (١٢٠) من الدستور .

أما إذا كانت تلك المؤسسة تريد أن تضع جدول ترفيعات وسنوات تقفز به كثيراً عن نظام الخدمة المدنية سنة ١٩٨٨ فهذا موضوع

هكذا من الأصل

دولة رئيس المجلس :

شكراً ، الأستاذ جودت السيول .

السيد جودت السيول :

شكراً دولة الرئيس ، استأذن في أن أعيد في اننا تناقش امراً محسوماً وبالتالي فاننا تناقش امراً لا نملك حق مناقشته ؟

لأن الدستور تكفل في هذه المسألة وبالتالي نص على أن كل ما يتعلق بالموظفين يجب أن يعالج بأنظمة يصدرها مجلس الوزراء بموافقة جلالة الملك قبض النظر عن ما يرد في اي قانون فهو نص باطل وإن ورد فيه انسجاماً مع الدستور فهو من باب الدلالة والاشارة فحسب ، ثم دولة الرئيس والمجلس الموقر لعله يجدر بنا أن نتذكر انه قبل عدة سنوات صدر قانون اسمه قانون الموظفين فأنتي بعدم دستوريته لانه لا يجوز قانون صدر اسمه قانون الموظفين فأنتي بعدم دستوريته لأن الدستور قال شؤون الموظفين تعالج بأنظمة يصدرها مجلس الوزراء بموافقة الملك قبل يا سيدي أن الاستقلال المالي والاداري يأتي حكماً لا يا سيدي . اذا لم يرد نص على أن مؤسسة ما أو سلطة ما أو دائرة ما تتمتع بالاستقلال المالي والاداري فهي لا تتمتع بذلك حكماً اطلاقاً نحن بصدد حالة تمثل خلافاً مع نص دستوري .



السيد محمد عوده القرعان :

التشريع لشؤون الموظفين في قانون غير جائز اذ أن ذلك متروك وواضح بموجب الدستور ، لوضع نظام أو انظمة التي تضمنها الحكومة ووجود النص الذي اضافته النواب اخضاع الموظفين لنظام الخدمة المدنية يحد من صلاحية الحكومة في تنظيم شؤون موظفي هذه المؤسسة بالنظام التي تراه مناسباً كما أوضح دولة رئيس الوزراء . بأن الحكومة قد ترى اخضاع هؤلاء الموظفين لنظام الخدمة المدنية أو ترى من المناسب أن تضع نظام خاص لهم غير هذا النظام .

أما أن ينص في القانون بأن هؤلاء الموظفين يجب أن يخضعوا لنظام الخدمة المدنية فأنت عطلت صلاحية الحكومة المعطاه لها بموجب الدستور وشكراً .



السيد احمد الطراولة :

رداً على دولة الرئيس ، اذا لم نوافق على تعديل مجلس النواب فأين النص في مشروع الحكومة الذي يعطي مجلس الوزراء أن يضع نظام أو أن يبنى نظام الخدمة المدنية العامة اين هو النص في تعديل الحكومة ما في ومجلس الوزراء لا يستطيع أن يمارس صلاحية لم يرد عنها نص في القانون . فأين يرد هنا .

النقطة الثانية انا اتفق مع مضر باشا كل الاتفاق في قضية ان مجلس النواب كان محق في وضع هذا التعديل وإن الخلل الذي سيحدث في اختلاف أجهزة الدولة حول قانون التقاعد جعل أن نغير وجهة النظر في الموظفين بمقود الذي كالت عقودهم تابعة للتقاعد فلم يعد هنالك الآن عقد وتابع للتقاعد لانه دئناً راتب المقعد اعلى من راتب التقاعد فيختل التوازن بين الموظفين في حقوق التقاعد .

فأن يصدر نظام خاص بهذه الفئة من الموظفين عن مجلس الوزراء بموافقة جلالة الملك أو يصدر هذا شأن آخر .

انما هم حكماً يخضعون لنظام الخدمة المدنية رقم (١) لسنة ١٩٨٨ حكماً . حتى لو قيل يطبق عليهم نظام الخدمة المدنية فأن مجلس الوزراء بموافقة جلالة الملك يستطيع أن يصدر نظاماً يستثنيه بعد أن يقرر مجلس الوزراء . قرار مجلس الوزراء قرار اداري لا ينتج أثراً في مواجهة نص تشريعي . لكن يمكن أن يشكل أرضيه لهذه الغاية تمهيداً لصدور النظام .

ثم قول آخر يتعلق بفلسفة المشروع برمته حول كيفية استثمار وإدارة اموال الدولة لا اعتقد يا سيدي انا اكتفي بما قلت وارجو أن تتوقف قليلاً عند هذه النقطة الهامة اننا لا نملك ان نقول تعالج شؤونهم وأمورهم بنظام ام لا . ذلك حق يملكه بموجب الدستور مجلس الوزراء بموافقة جلالة الملك وحسب وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

شكراً ، معالي ابو هشام .

هكذا من الأصل

ولذلك انا لا ارى مانع ان يطبق نظام الخدمة المدنية او ان يضع مجلس الوزراء نظام استناداً لاحكام المادة (١٢٠) من الدستور لكن ابن السند في هذا في تعديل الحكومة ، الاشراف لا يعني ، يجب ان يرد لمجلس الوزراء اما ان يطبق نظام الخدمة المدنية او ان يضع نظاماً ، ما وارد في التعديل شيء ، فإذا شطينا ما ورد في مجلس النواب بقي مجلس الوزراء بلا صلاحية .

دولة رئيس المجلس :

شكراً ، دولة رئيس الوزراء .

دولة رئيس الوزراء :

شكراً سيدي ، السؤال ان كل القوانين ، عندما صدر قانون وزارة التربية والتعليم ما قال يصدر نظاماً خاصاً للموظفين الذين يعملون فيها ولم يقل يطبق عليهم نظام الخدمة المدنية ، نظام الخدمة المدنية يطبق على جميع موظفي الدولة الا اذا استثنى قرار مجلس الوزراء اي مؤسسة حتى يفصلها ويصدر لها نظاماً خاصاً بموجبها هذا هو السؤال ، نحن عندما نقول هنا لا يعني انهم سيخرجون عن نظام الخدمة ولا يعني انهم ابدن في نظام الخدمة ، هذا ما نريد لكن اذا ما جاء هذا النص خلع الرمتهم بنظام الخدمة جاء القانون يلزمهم باستمرار نظام الخدمة وهذا النظام المتغير عندما تضعوا رقم يعني اذا لا بد من وضع نظام الخدمة المدنية

النافذ او الفاعل او اي تعبير آخر والا سنلتزم بموجب هذا القانون بصرف النظر عن نظره الدستوري سنلتزم بان نطبق هذا ولو جاء عليه تعديل لا ينطبق يجب ان يذكر فيه هو وتعديله . لذلك القضية هي قضية مرونة مفتوحة ولا يعني إطلاقاً ان هؤلاء الموظفين سيوضع لهم نظاماً خاصاً . اذا يوضع لهم نظاماً خاصاً يوضع لهم بموجب المادة الدستورية ونظام الخدمة المدنية الذي اباح ان يستثنى من نظام الخدمة المدنية اي دائرة وبمجرد ما ان تستثنى يوضع لها نظاماً خاصاً وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

شكراً ، الاستاذ المقرر .

السيد المقرر :

سيدي الرئيس اريد ان اعلق على ما تفضل به دولة الاستاذ ناصر بدران وربما بعض الاخوان الآخرين .

الحقيقة ان اللجنة لم تخض في موضوع اصدار نظام خاص لهذه المؤسسة ولم توصي بذلك . اريد ان اؤكد هذه النقطة ان اللجنة لم تأخذ ولم تبحث في صلاحية او ملائمة اصدار نظام خاص لهذه المؤسسة من عدم وانما كان موقف اللجنة ان جميع الموظفين يخضعون حكماً لنظام الخدمة المدنية ونظام الخدمة المدنية له قوة القانون ومجلس الوزراء اذا اراد ان يستثنى

من ذلك والذي ذكر هذا الكلام كان مدير المؤسسة بالوكالة معالي وزير المالية .

في المناقشات كان واضح ان الهدف من التعديل هو تمهيد لاصدار نظام خاص للموظفين مخالف او غير نظام الخدمة المدنية المطبق هذا كان واضح ان في نية الحكومة اجراء مثل ذلك .

الناحية الثانية ان الاستقلال الاداري للمؤسسة نص عليه القانون بحيث شكل مجلس ادارة ومنع هذا المجلس صلاحيات محدده منها صلاحيات اعداد موازنة المؤسسة منها صلاحيات اعداد جدول تشكيلات للموظفين الى آخره ان تطبيق نظام الخدمة المدنية لا يعني ان هذه المؤسسة فقدت استقلالها الاداري ، يعني ان نظام الموظفين الذي يطبق على هذه المؤسسة هو نظام الخدمة المدنية المطبق على جميع المؤسسات . فلا يوجد اعتراض بين الاثنين والمناقشات دلت بوضوح على رغبة الحكومة في اصدار نظام خاص لهذا الموضوع لأهميته ولحجم الاستثمار الذي ذكره معالي الوزير والمدير العام وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد

المقرر .

السيد المقرر :

بره أخرى اكرر ان هذا الموضوع ذكر

احدى المؤسسات ووضح لها نظاماً خاصاً لذلك الحقيقة لم يوجد هناك توجه في اللجنة اريد ان اقول هذا الكلام الحقيقة كمقرر للجنة ، لم يكن هنالك توجه في اللجنة بهذا الاتجاه او بذلك الاتجاه .

ربما اثر عرضاً هذا الموضوع من منطلق ان علينا ان نتيح لمجلس الوزراء وفقاً لاحكام الدستور وهو الجهة ذات الصلاحية التقديرية ان تقدر اذا كانت المصلحة العامة تخدم اكثر في اصدار نظام خاص لهذه المؤسسة او ان تخضعها لنظام الخدمة المدنية كما هو .

ولذلك لم يرد في توصية اللجنة اي توصية في هذا الاطار . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الدكتور رجائي المشر .

الدكتور رجائي المشر :

شكراً سيدي في الواقع احب ان اذكر معالي المقرر انه عندما بحث موضوع تعديل القانون بكامله ذكر انه اذا ما يدو يكون هناك نص واضح باستثناء المؤسسة من نظام الخدمة المدنية فتعديل القانون باكماله ليس له لزوم وكان الهدف من ذلك ان هذه المؤسسة تدير اموال قيمتها السوقية ٤٠٠ مليون دينار فهي بحاجة الى نظام خاص ولم تتمكن من اصدار مثل هذا النظام الخاص مع وجود نص يحدد

هكذا من النص

فمجلس النواب محق في هذا الموضوع ولم يخرج أبداً عن المتطابق إنما ما قرره حقيقة وهي ان نظام الخدمة المدنية يطبق على كل الموظفين . وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

شكراً ، الأستاذ سالم مساعده .



السيد سالم مساعده :

شكراً دولة الرئيس ، لدي ملاحظات على بعض ما تفضل به بعض الأخوان حول موضوع استقلالية المؤسسة وصدور نظام خاص بالموظفين فيها . وفي ملاحظة أبدأها الأستاذ ذوقان الهنداوي حول الحقوق المكتسبة للموظفين والوارد في نهاية الفقرة (ب) من المادة (٨) من القانون الأصلي .

١- ان النص على اخضاع موظفي المؤسسة لا يتعارض مع النص الذي اقره المجلس والمشتغل على ان المؤسسة ذات استقلال مالي

على هامش البحث في هذا القانون لكن لم ترى اللجنة ان من صلاحيتها الخوض في هذا الامر ، لان هذا امر يتعلق بالدستور وما يحكم موظفي الدولة يصدر من مجلس الوزراء بانظمة مستندة الى المادة (١٢٠) من الدستور ، ولذلك هنالك بعض الآراء على هامش بحث القانون المتعلقة في هذا الامر لكن اللجنة لم تخض فيه وهو خارج عن صلاحيتها واعتقد انه ايضاً خارج عن صلاحية مجلس النواب وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي الأستاذ

احمد الطراونه .

السيد احمد الطراونه :

من كلام السيد المقرر ان الاصل نظام الخدمة المدنية هو المطبق والاستثناء ان يأخذ مجلس الوزراء صلاحية للقانون ان يضع نظاماً وما ان التعديل لم يورد صلاحية لمجلس الوزراء إذا بقي النص ان الاصل الخدمة المدنية والنواب لم يخرجوا عن هذا الموضوع قالوا نظام الخدمة المدنية ، إذا عندما بلغه يرجع الى تعديل لاقص ، فمجلس النواب لم يأتي بشيء جديد جاء بما تطلبه اللجنة المالية في مجلس الاعيان .

ولذلك شطبها قد بقي هذه المؤسسة بلا تطبيق نظام الخدمة المدنية ومجلس الوزراء لم يضع في التعديل انه صاحب صلاحية في وضع نظام .

وإداري خاصة وان موظفي العديد من المؤسسات المستقلة يخضعون لنظام الخدمة المدنية بموجب النص الوارد فيه وعدم استثنائهم بقرار من مجلس الوزراء .

٢- ان النص الوارد في نهاية الفقرة من المادة ٨ من القانون الأصلي والذي اشار اليه الأستاذ الهنداوي هو نص انتقالي ولا يترتب على الغائه المس بحقوق الموظفين .

٣- لقد نص نظام الخدمة المدنية لسنة ١٩٨٨ على تطبيق هذا النظام على جميع مؤسسات الدولة الا ما استثنى بقرار من مجلس الوزراء وحتى وضع القانون المؤقت للمؤسسة لسنة ١٩٨٨ وهو اول قانون يصدر وبعد صدور نظام ورأت المشروع في حينه ان ينص على اخضاع موظفي المؤسسة لنظام الخدمة المدنية وهو القانون الوحيد الذي ينص على ذلك لان اخضاع موظفي المؤسسات يرد بحكم النص الوارد في نظام الخدمة المدنية .

اما ان يقال في قانون المؤسسة انه يجب ان يخضع موظفو تلك المؤسسة الى نظام الخدمة المدنية وقرار هذا النص يعني وضع المؤسسة وموظفيها في وضع مختلف ومتدن عن بقية موظفي المؤسسات لانه يمنع مجلس الوزراء من ممارسة صلاحياته باستثنائهم من الخضوع لذلك النظام .

أما الأخذ بالنص الوارد في المشروع فإنه

يحقق مساواة هؤلاء الموظفين مع غيرهم من موظفي المؤسسات ويترك لمجلس الوزراء امر استثنائهم من نظام الخدمة ووضع نظام خاص بهم او الإبقاء على اخضاعهم لنظام الخدمة المدنية وهو الامر الذي يجب على تسأول معالي الأستاذ احمد الطراونه بان الغاء هذا النص والأخذ بالمشروع المقدم او بالافتراح المقدم بالمشروع يحيل بالضرورة اخضاع موظفي المؤسسة الى نظام الخدمة المدنية ويبقى ذلك سارياً ما لم يصدر قرار من مجلس الوزراء باخضاعهم باستثنائهم واخضاعهم لنظام خاص بهم وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

شكراً ، الامر واضح ، السيد المقرر .

السيد المقرر :

الحقيقة أؤيد تماماً ما تفضل به الأستاذ سالم مساعده والواقع نظام الخدمة المدنية الذي له قوة القانون لانه مستند الى الدستور هو قانون عام هذا قانون خاص . اذا اردنا في هذا القانون نظام الخدمة المدنية رقم (١) لسنة ١٩٨٨ فهو كقانون خاص يتجاوز النظام العام ، ولذلك كما تفضل يضيح من المستحيل استخدام مجلس الوزراء الصلاحية في الاستثناء وشكراً .

وأرجو ان تصوت عليه .

هكذا من الأصل

دولة رئيس المجلس :

شكراً ، الآن اماننا توصية اللجنة ،
معالي ابو هشام .

السيد احمد الطراوله :

اذا كان وضع مجلس النواب كان خطأ
ما هو البديل حتى تعمل نظام لهذه ، ما هو
البديل ؟

البديل بدون نص يأتي ؟

السيد المقرر :

البديل نعم ، لان نظام الخدمة المدنية
يشمل جميع الموظفين العاملين في جميع
المؤسسات وينطبق حكماً عليهم الا اذا قرر
مجلس الوزراء ان يستثني احدى هذه
المؤسسات او اكثر من مؤسسة من ذلك .

السيد المقرر :

يعني هل تقرر ان نظام الخدمة المدنية
مطبق على هذه ؟

السيد المقرر :

حكماً الا اذا جرى استثناء عليه .

السيد احمد الطراوله :

اذاً بتناقض مع انفسنا عندما نقول
مجلس النواب اختطأت في شيء نحن نريده .

السيد المقرر :

لا تتناقض لانا نقيده مجلس الوزراء يا
سيدي اذا اوردناه في صلب هذا القانون .

السيد احمد الطراوله :

ما لازم نردها ، مجلس النواب محق انا
بدي ارد واقول وافق على الذي انت موافق
عليه .

دولة رئيس المجلس :

نسمع رأي وزير الدولة وبعد ذلك تأتي
للتصويت .

معالي وزير الدولة للشؤون القانونية
والبرلمانية :

يا سيدي لو سمحت لي فقط اقرأ النص
الوارد في المادة (٣) فقره (أ) في نظام
الخدمة المدنية : تسري احكام هذا النظام على
موظفي الدوائر المدرجة وظائفهم ورواتبهم في
جدول تشكيلات الوظائف الصادره بمقتضى
قانون الموازنة العامة او موازنة اي من الدوائر
الأخرى وعلى الموظفين الذين يتقاضون رواتبهم
من مخصصات المشاريع او الامانات او التأمين
الصحي ومجلس الوزراء استثناء اي مؤسسة
رسمية عامة من احكام هذا النظام .

وعند تطبيق احكام هذه المادة وهذه
الفقرة على المؤسسات العامة قوانينها لم يرد
فيها نصوص ان تطبق عليه احكام نظام الخدمة
المدنية اما بحكم هذا النص واعمالاً طيقت

ليس في ذلك تعارض ا انه هي تخضع لنظام
الخدمة المدنية في ماله نقول تخضع ثم في مادة
أخرى هي ذات استقلال مالي وإداري .

الحقيقة ان حذف إخضاع هذه المادة
لنظام الخدمة المدنية وارد يمكن لانها مخالفة
للدستور ولانه حكماً تخضع لنظام الخدمة
المدنية ولانه لا تقيده مجلس الوزراء في وضع
تشريع يعطيها حرية الحركة لو لم نوافق على
النص الذي وافقنا عليه قبل قليل .

يمكن كان اسلم ان لا نوافق على النص
الذي وافقنا عليه في المادة (٣) بقول ذات
استقلال مالي وإداري ونوافق على المشروع
كما ورد في مشروع الحكومة عندئذ تبقى هي
خاضعة حكماً لنظام الخدمة المدنية الى ان ترى
الحكومة بانه يمكن ان يوضع لها نظام خاص
يعطيها مجال بصفته مؤسسة استثمارية . لكن
الحقيقة لا اعرف قانوناً لكن عقلياً في نوع من
التناقض بنقول هي ذات استقلال مالي وإداري
بعدين هي خاضعة لنظام الخدمة المدنية .

فكان لو اتنا لم نوافق في المادة (٣)
على عبارة ذات استقلال مالي وإداري كان
يمكن يرد هذا التفسير الذي ورد في المادة
(٣) . شكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : الآن تأتي لتوصية
اللجنة الا اذا معالي وزير العدل له إضافة او
الأمور المجلت .

احكام هذا النظام على سبيل المثال مؤسسة
الموائيء بل اكثر من ذلك هناك مؤسسات
كانت قد خضعت لهذا النظام ولأعتبارات
خاصة اخرجت لان تطبيق احكام هذا النظام
وجدت لا تعطي هذه المؤسسات القدره في
اعمالها ومهامها .

هذا النص لو في حال حذف او الغاء
الفقرة (ب) يعني ان هذه المؤسسة هي تخضع
حكماً لأحكام نظام الخدمة المدنية .

وهذا هو الوضع القائم حالياً واستمراره
وهذا ايضاً اعمالاً لنص المادة (١٢٠) فيما
ذكره بعض الاخوان من الدستور وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي
الاستاذ ذوقان الهنداوي .

السيد ذوقان الهنداوي :

الحقيقة دولة الرئيس يجب ان نعرف انه
ما زال في خلط في الأمور والأمور غير
واضحة .

يعني كان من الممكن ان نقبل انا طبعاً
مع الحذف ان لا تخضع لنظام الخدمة المدنية
لسبب بسيط انه قبل قليل اقرنا في المادة (٣)
ان هذه المؤسسة ذات استقلال مالي وإداري ،
لو بدنا قبل التفسير الذي قرأه الآن معالي وزير
الدولة للشؤون القانونية والبرلمانية بنقول هي
تخضع لنظام الخدمة المدنية حكماً لكن نحن
اقرنا قبل قليل انها ذات استقلال مالي وإداري ،

مجلس الأعيان



معالي وزير العدل :

شكراً يا سيدي ، يبدو انها كلما ازداد الشرح كلما ازدادت غموضاً يا سيدي فالسكوت الفضل في مثل هذه الحالة لكن يا سيدي احب ان اقول ما يلي :

كون المؤسسة ذات استقلال مالي وإداري لا يعني ان ذلك يتناقض مع تطبيق نظام الخدمة المدنية عليها ، فنطاق تطبيق الاستقلال المالي والإداري بنطاقه مختلف عن نطاق تطبيق احكام الموظفين في هذه المؤسسة هذا من جهة .

من جهة أخرى فيما يتعلق بالتعديل الذي اجراه مجلس النواب حول الفقرة (ب) واضح تماماً ان المؤسسة حالياً بوضعها يخضع موظفوها لنظام الخدمة المدنية فالحكم الذي استحدث في تعديل مجلس النواب لا يضيف شيئاً جديداً ، وكل ما يفعله هذا الحكم انه

يضع عقبة شكلية في وجه مجلس الوزراء فيما اذا اراد استثناء هذه المؤسسة من تطبيق نظام الخدمة المدنية عليها واستحداث نظام جديد لها .

اقول عقبة شكلية لان هذه المادة المستخدمة من مجلس النواب تتضمن بالضرورة تناقضاً مع نص بالدستور والنص في الدستور اولى بالرعاية حال وجود التناقض .

فحتى مع وجود التعديل الذي قام به مجلس النواب يستطيع مجلس الوزراء اصدار نظام خاص واخضاع موظفي المؤسسة لنظامه الخاص .

لذلك فان اقتراح عدم النص هو من قبيل تسهيل الامور فقط لا اكثر ولا اقل ولا اعتقد ان المسألة تحتاج الى تعقيد اكثر من ذلك وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

شكراً ، اذ الآن معروض على المجلس الكريم توصية اللجنة بالتعديل الذي اقترحه بعدم اخضاع موظفي هذه المؤسسة لنظام الخدمة المدنية ، يعني ازالة هذا النص وما ورد في المشروع من يوافق على هذه التوصية ؟ .

السيد الامين العام :

(١٩ من ٢٨)

دولة رئيس المجلس :

(١٩ من ٢٨) اي ان هذه التوصية قد قبلت وشكراً . السيد المقرر .

السيد المقرر :

المادة (٥) وافق عليها مجلس النواب واللجنة ايضاً كما وردت في المشروع .

دولة رئيس المجلس :

هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

المادة (٦) قرر مجلس النواب اجراء تعديل عليها وتوصي اللجنة بالموافقة على المادة كما وردت من مجلس النواب .

دولة رئيس المجلس :

المادة (٦) كما جاءت من مجلس النواب ، هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟

شكراً لكم .

القانون بمجموعه كما اقرتموه . هل يوافق المجلس الكريم ؟ شكراً لكم .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس الاعيان

الرقم : م ق / ٢٦ / ١٨٦٢

التاريخ : ١٩٩٤ / ٦ / ٥

دولة رئيس مجلس النواب

اشارة الى كتاب دولتكم رقم ١٧٢٨ تاريخ ١٩٩٤ / ٥ / ١٦ .

قرر مجلس الاعيان في جلسته الثامنة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الاولى المنعقدة بتاريخ ٢ / ٦ / ١٩٩٤ الموافقة على (قانون المؤسسة الاردنية للاستثمار ١٩٩٤) كما ورد من مجلس النواب باستثناء المادة الرابعة والمعدلة للمادة الثامنة من القانون الاصلي حيث قرر المجلس الموافقة عليها كما وردت في مشروع الحكومة .

ابعث لكم مشروع القانون كما عدله مجلس الاعيان لاجراءه المقتضى .

واقبلوا الاحترام

رئيس مجلس الاعيان

أحمد اللوزي

٥. السيد الامين العام :

ما يستجد من اعمال :

- كتاب دولة رئيس مجلس النواب رقم (١٨٤٠) تاريخ ٢ / ٦ / ١٩٩٤ المتضمن اصرار مجلس النواب على القانون المؤقت رقم

هكذا من الأصل

(٢٩) لسنة ١٩٨٢ قانون المالكين والمستأجرين باستثناء المادة (٧) حيث قرر المجلس الموافقة على قرار مجلس الأعيان مع اجراء بعض التعديل والمادة (١٧) حيث قرر المجلس الموافقة عليها كما وردت من مجلس الأعيان .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : م ق / ٢٦ / ١٨٤٠

التاريخ : ١٩٩٤ / ٦ / ٢

دولة رئيس مجلس الأعيان

إشارة لكتابكم رقم ١٦٦٧ تاريخ ١١ / ٥ / ١٩٩٤ ، قرر مجلس النواب في جلسته الحادية عشرة من الدورة الاستثنائية الأولى

للدورة العادية الأولى لمجلس النواب الثاني عشر والمنتقدة بتاريخ ١ / ٦ / ١٩٩٤ الاصرار على قرار مجلس النواب بالنسبة للقانون المؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٢ قانون المالكين والمستأجرين باستثناء المادة (٧) حيث قرر المجلس الموافقة على قرار مجلس الأعيان مع اجراء بعض التعديل ، والمادة (١٧) حيث قرر المجلس الموافقة عليها كما وردت من مجلس الأعيان .

أرفق لدولتكم نسختين من مشروع القانون المذكور لعرضه على مجلسكم الكريم لاجراء المقتضى .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ، ،

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

القانون المؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٢

قانون المالكين والمستأجرين (والمعاد من مجلس الأعيان)

كما أقره مجلس النواب

المادة (٥) الفقرة ج :

البند (٣) ، (٩) الاصرار على قرار مجلس النواب .

المادة (٧) الموافقة عليها كما وردت من مجلس الأعيان مع اجراء بعض التعديل .

الفقرة (أ) : اضافة العبارة التالية الى آخرها :

((وتقطع حقوق الزوجة في الأيجاره عند زواجها من زوج آخر)) .

الفقرة (ب) :

اولا : اضافة العبارة التالية (لغابات السكن) بعد عبارة (ينتقل حق الاستمرار في اشغال المأجور) الواردة في مطلعها .

ثانيا : شطب كلمة (تركه) الواردة آخر الفقرة (ب) والاستعاضة عنها بعبارة (ترك الزوج) .

المادة (١٣) :

الاصرار على قرار مجلس النواب

المادة (١٧) :

الموافقة على قرار مجلس الأعيان

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

صالح الزعبي

أمين عام مجلس الأمة

محضر من الأصل